

التقرير الأسبوعي

September - 5 October 2014 29

3ص	8ص	ديناميكيات وراء موجة البيع السريعة الأخيرة بسعر منخفض التي تعرضت لها أونصة الذهب - إيبك أوزكاردسكايا
4ص	8ص	الفجوة بين بنك الاحتياطي الأسترالي / النيوزيلندي تضيق على وقع أسواق العقارات السكنية الأسترالية الملتهبة - إيبك أوزكاردسكايا
5ص	أسواق الأسهم	تناول فني لأسواق الأسهم الأمريكية - لوك لويت
6ص	أسواق الفوركس	ضعف في الإقبال على الشراء للجنيه الإسترليني - لوك لويت
7ص	أسواق الفوركس	عملات السلع الأساسية تتضرر جراء التقلبات في المركز الطويل - لوك لويت
8ص	إخلاء مسؤولية	

هل أونصة الذهب في خطر مع خروج بنك الاحتياطي الفدرالي من برنامج التيسير الكمي؟

تواصل القوة الواسعة النطاق للدولار الأمريكي إلقاء ثقلها على أسواق الذهب. وسعت أونصة الذهب مقابل الدولار الأمريكي (XAU/USD) من خسائرها إلى أدنى مستوياتها خلال ٨ أشهر عند ١,٢٠٨.٤٠ دولار أمريكي في ٢٢ سبتمبر في استمرار لبناء قناة الاتجاه الهبوطي الحاد منذ ٠٢ سبتمبر. منذ بداية الشهر، خسرت أونصة الذهب مقابل الدولار الأمريكي (XAU/USD) أكثر من ٥% ولم يشهد الزخم الهبوطي تباطؤاً بعد. ما هي إمكانية الجانب الهبوطي في أسعار الذهب؟ إن التفاؤل بشأن الانتعاش في الولايات المتحدة والتوقعات المتشددة لبنك الاحتياطي الفدرالي سوف تحافظ بلا شك على ضغوطات البيع شديدة في سعر أونصة الذهب مقابل الدولار الأمريكي (XAU/USD). بدأت الزيادة الملموسة في أسعار الذهب في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ حيث أطلق بنك الاحتياطي الفدرالي برنامج التيسير الكمي (QE) الأول له. رفعت المخاوف التضخمية الناجمة عن الضخ الهائل للسيولة سعر أونصة الذهب مقابل الدولار الأمريكي (XAU/USD) فوق ١,٠٠٠ دولار أمريكي حتى نهاية عام ٢٠٠٩. وصل سعر الذهب إلى ١,٩٢٠ للأونصة في سبتمبر ٢٠١١. وبما أن تدخل بنك الاحتياطي الفدرالي لم يؤدي إلى ضغوطات تضخمية لا يمكن كبحها، سجلت أسعار الذهب استقراراً عند ١,٢٠٠ - ١,٥٠٠ دولار أمريكي. مع ذلك، ومع اقترابنا من النطاق الأدنى لنطاق تداول السنوات الأربعة الماضية، هناك عدد من العوامل دخلت إلى اللعبة وأصبح من الصعب تحديد اتجاه الأسعار.

اليوم، سجلت معنويات السوق تحسناً فيما يتعلق باقتصاد الولايات المتحدة. من المقرر أن ينهي بنك الاحتياطي الفدرالي برنامج التيسير الكمي الخاص به في أكتوبر ٢٠١٤، وهذا من شأنه أن يدخلنا في حقبة جديدة من تطبيع السياسة. سوف تبدأ الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفدرالي البالغة ٤.٥ مليار دولار أمريكي بالانكماش. وسوف يكون هناك متابعة للرفع الأول في سعر فائدة صندوق بنك الاحتياطي الفدرالي. على الرغم من أن التوقيت لا يزال غامضاً، الرفع الأول في سعر فائدة بنك الاحتياطي الفدرالي من المتوقع أن يكون في النصف الثاني من عام ٢٠١٥. من المنظور الفني، من الممكن أن يحفز تطبيع بنك الاحتياطي الفدرالي تطبيعاً في أسواق الذهب وتحول محتمل في مستويات الذهب نحو ٦٨٠-١٠٠٠ دولار أمريكي (نطاق تداول ٢٠٠٨-٢٠٠٩) في حال كسر الدعم الحرج عند ١,١٥٠-٨٠٠. بهذا القول، فإن الأسواق لا تأخذ بالحساب التوقع المقبل للبنك المركزي الأوروبي (ECB) بعد. في حال أن سيولة البنك المركزي الأوروبي قد شكلت ثقلًا موازنًا على نحو جزئي لتضييق بنك الاحتياطي الفدرالي، فإن التطبيع في أسواق الذهب من شأنه بلا شك أن يتأجل.

مخاطر انهيار الترابط

على الجانب المقابل، حافظت التوترات الجيوسياسية والطلب على الملاذ الآمن على سعر أونصة الذهب مقابل الدولار الأمريكي (XAU/USD) فوق هذا الدعم الحرج. بيد أنه في حال أن الاقتصاد في الولايات المتحدة مستعد للتطبيع، فهذه سوف تكون أخبار جيدة لمحبي المخاطرة. في حين أن الرغبة في المخاطرة تشهد تحسناً، فإن تخصيص الذهب في المحافظ الاستثماري من شأنه أن ينخفض تلقائياً، وبالتالي مزيد من الثقل والتأثير على الذهب. من هذا المنطلق، يمكننا أيضاً أن نوضح سبب تراجع أرصدة صندوق SPDR Gold Trust إلى ٧٧٤.٦٥ طن متري، وهو الأدنى منذ نهاية ٢٠٠٨.

في هذه المرحلة، نحن لا نزال بحاجة إلى التحوط/ سمة تنويع المخاطرة للذهب في محافظ الاستثمار، وذلك يعود بكل بساطة إلى أن نهاية السيولة الرخيصة يمكن أن تؤدي إلى ضربة مؤقتة لقيم الأسهم/ السندات، وزيادة التقلبات والحفاظ على الطلب مستداماً قبل أن تصبح سياسة بنك الاحتياطي الفدرالي الأضيق المعيار الجديد. مع ذلك، نحن نرى تدهوراً جديداً في الترابط السلبي بين أسهم S&P 500 و أونصة الذهب منذ اجتماع سبتمبر. تحول الترابط لأجل ٤٠ يوماً بين أسهم الولايات المتحدة وأونصة الذهب إلى إيجابي للمرة الأولى هذه السنة، معززاً بذلك الشكوك بأن مدراء المحفظة لا يمكنهم الاعتماد بأمان على آلية تحوط الذهب. في حال استمرار هذا الوضع، فإن الدعم عند ١,١٥٠، ٨٠٠ دولار أمريكي سوف يصبح تحت ضغط مرتفع.

هل الانعكاس الحاد في ديناميكيات الترابط مؤقت؟

بما أن توسع البنك المركزي الأوروبي أخذ بالحسبان على نحو ضئيل، فإن تفسيراً ملموساً لربما يكون طلب الذهب قبل أغراض الاستثمار/ التحوط والعرض المنخفض للذهب. في واقع الأمر، هبوط أسعار الذهب نحو ١,٢٠٠ دولار أمريكي يحرك طلباً قوياً في أسواق الذهب المادية حيث أن أسواق آسيا والشرق الأوسط حساسة للغاية للأسعار. هذا ومن المتوقع أن يشهد طلب الذهب في الصين والهند، أكبر الجهات المشتريّة للذهب في العالم، تسارعاً في الربع السنوي الرابع، في حين أن آخر التقارير تشير إلى أن عرض الخردة سوف ينخفض ١٧% في النصف الثاني من السنة. ديناميكيات العرض والطلب الكلاسيكية حتى الآن من شأنه أن تحافظ على أسعار الذهب قبل نهاية السنة حيث من المتوقع أن يكون لموسم الاحتفالات/ حفلات الأعراس دعم كبير في الأسواق الفعلية للذهب. هذا التأثير الموسمي يشوه على نحو واضح التحول في ديناميكيات الترابط في المدى القصير. وبالتالي من المبكر للغاية الحديث عن تأثير المدى الطويل على أسعار الذهب. حتى دخول عام ٢٠١٥، سوف نكون في ترقب لكسر ما دون الدعم عند ١,١٥٠/٨٠٠، في ظل دخول ديناميكيات بنك الاحتياطي الفدرالي/ البنك المركزي الأوروبي.



أسواق الفوركس

الهوة بين بنك الاحتياطي الأسترالي / النيوزيلندي تضيق بسبب أسواق المساكن الأسترالية الملتهبة

بنك الاحتياطي الأسترالي يتفاعل مع أسواق العقارات السكنية

أعرب صناع السياسة الاستراليون أخيراً عن عدم ارتياحهم إزاء تفاقم أزمة سوق العقارات السكنية، في اجتماعه النصف سنوي لمراجعة الاستقرار المالي، صرح بنك الاحتياطي الأسترالي (RBA) بأن: "تركيب سوق العقارات السكنية والرهن العقاري أصبحت غير متوازنة، إلى جانب القروض الجديدة للمستثمرين كونها غير متناسبة مع حصة الإيجار السكني من رصيد الإسكان". هناك ضرورة إلى مناقشة تدابير جديدة لضمان أن تكون شروط الإقراض أكثر صرامة مما هي عليه في الوقت الراهن. في واقع الأمر كان هناك تغاضي لأسعار المنازل الملتهبة بسبب المرحلة الانتقالية الهيكلية التي تفضلها استرالي من قطاع التعدين إلى قطاع الإنشاءات، مع ذلك، يثير بُعد المضاربة لسوق العقارات الساخنة حالياً التساؤلات حول مدى استقرار هذا النمو، وما هو احتمال موجة بيع سريعة كبيرة بسعر منخفض في العقود الآجلة وما هي الآثار المتوقعة على استقرار ثروة الأسر المعيشية عند قيام بنك الاحتياطي الأسترالي برفع أسعار الفائدة الخاصة به إلى مستويات "عادية" من مستويات الهبوط التاريخية الحالية، ذا صرح بنك الاحتياطي الأسترالي بأن: "البنوك تحتاج إلى ضمان أن القروض المتولدة في البيئة الحالية يمكن للمقترضين الاستفادة منه في ظروف أقل ملائمة"، وأضاف: "على سبيل المثال، في ظل أسعار فائدة مرتفعة أو خلال فترة من الظروف الاقتصادية الأكثر ضعفاً". وفقد صندوق النقد الدولي (IMF)، تسجل استراليا أعلى الأسعار للعقارات السكنية نسبياً مقارنة بالدخل (بعد بلجيكا وكندا)، من الواضح أن النمو البطيء في الأجور يشكل مثار قلق في تفاقم هذه النسبة. ربما يكون طرح تدابير تحوطية كلية هو ربما ما يقوم بنك الاحتياطي الأسترالي بالتحضير له من أجل التخفيف من حدة أسعار العقارات السكنية الساخنة. في ملاحظة جانبية، ننوه إلى أن بنك الاحتياطي النيوزيلندي (RBNZ) قد أجبر على رفع أسعار الفائدة الخاصة به أولاً من ضمن بنوك مركزية رئيسية وذلك يعود غالباً إلى التضخم غير المستقر في أسعار المنازل (عدا عن إدخال قيود على الإقراض). على الصعيد الخارجي، المخاوف المحيطة بالتعافي الاقتصادي الضعيف في الصين، وأسواق السلع الآخذة بالضعف والقوة الواسعة للنطاق للدولار الأمريكي من شأنه أن تحافظ على الضغوط شديدة على الدولار الأسترالي. يحافظ الاتجاه الهبوطي الحالي في مدى الطويل وعدم وجود تشكل لقاعدة في يناير ٢٠١٤ على انحياز الدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي (AUD/USD) على الجانب الهبوطي، كما سُجل دعم حرج عند المستوى ٠.٨٦٦٠ (هبوط يناير ٢٠١٤).

لمحة سريعة حول الانتخابات النيوزيلندية

فاز الحزب الوطني في نيوزيلندا بولاية ثالثة في الانتخابات العامة في ٢٠ سبتمبر. تبذرت الضغوطات على بنك الاحتياطي النيوزيلندي إلى جانب تبدد آمال حزب العمل بالفوز بالانتخابات. كان يهدف السيد باركر زعيم حزب العمل إلى وضع تحديات سياسة نقدية جديدة لمواجهة القوة في الدولار النيوزيلندي، مثل هدف السياسة لعجز الحساب الجاري واستخدام اشتراكات صندوق التقاعد كأداة سياسة نقدية إضافية. دحر باركر المخاطرة السياسية المنتشرة على الدولار النيوزيلندي، بيد أن ضعف أسواق السلع (ولا سيما تراجع إيرادات الصادرات من منتجات الألبان)، كما أن قوة الدولار الأمريكي والرغبة المحدودة نظراً لارتفاع عامل المخاطرة بيتا من شأنها أن تواصل إلقاء ثقلها وتأثيرها على مجموعة الدولار النيوزيلندي. كسر الدولار النيوزيلندي مقابل الدولار الأمريكي مستوى الدعم الرئيسي له عند ٠.٨٠٥٢ (هبوط ٠٤/٠٢/٢٠١٤)، هبوط جديد للسنة، حيث خفضت فونتينرا من توقعات الدفع للألبان في ٢٣ سبتمبر. الضغوطات السلبية متواصلة. يمكن ملاحظة مستويات الدعم حول ٠.٧٨٤٠ (القناة الصعودية في المدى الطويل) و ٠.٧٦٨٤ (هبوط ٢٤/٠٦/٢٠١٤).

في مقابل الدولار النيوزيلندي، تواصل التقلبات في مراكز الدولار النيوزيلندي ترجيح ارتفاع في الدولار الأسترالي مقابل الدولار النيوزيلندي (AUD/NZD)، وذلك بعد أن أخذت فجوة بنك الاحتياطي الأسترالي/ بنك الاحتياطي النيوزيلندي اتجاهاً جديداً بعد التطورات الأخيرة.



أسواق الأسهم

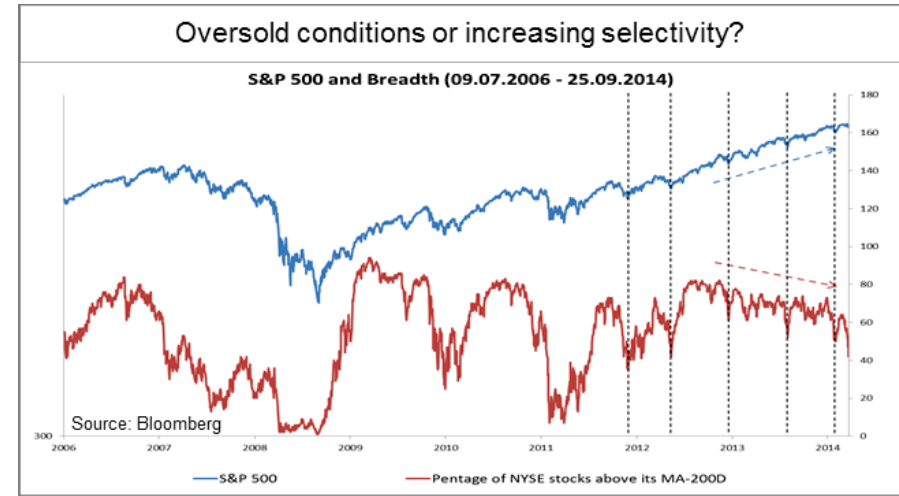
تناول فني لأسواق الأسهم الأمريكية

انتقائية متزايدة في سوق أسهم الولايات المتحدة.

مؤشر S&P 500، والذي يضم أكبر الشركات الأمريكية المدرجة في البورصة من حيث رسملة السوق، قرب من أعلى مستوياته في أي وقت مضى. مع ذلك، بالنظر إلى سوق الأسهم في الولايات المتحدة الواسع النطاق، لم تتأكد القوة حتى الآن في رؤوس الأموال الكبرى بواسطة مؤشرات رأس المال الصغير والمتوسط. في واقع الأمر، وبالنظر إلى رأس المال المتوسط لمؤشر S&P 400 ورأس المال الصغير لمؤشر S&P 600، لم تحقق هذه المؤشرات ارتفاعات جديدة منذ يوليو وهي ليست قريب من مستويات ارتفاعها السابقة على عكس مؤشر S&P 500 (حول ٥٠.٢% لرأس المال المتوسط وحول ٨٠.٠% لرأس المال الصغير). علاوة على ذلك، تحركت النسبة المئوية للأسهم (المتداول بها في بورصة نيويورك) فوق المتوسط الحسابي اليومي ٢٠٠ لها لتهبط ما دون ٥٠% وهي الآن في أدنى مستوياتها منذ نوفمبر ٢٠١٢. تشير جميع هذه التطورات إلى انتقائية متزايدة في سوق الأسهم الأمريكية (الأمر نفسه ينطبق على سوق الأسهم الألمانية).

النصف الفارغ من الكأس أم النصف الممتلئ منه؟

الانتقائية المتزايدة تعني أن سوق الأسهم يعتمد على عدد أقل من الأسهم للارتفاع، وتترك مع قاعدة أكثر هشاشة للصمود أمام أي نشاط في ضغوطات البيع. مع ذلك، مؤشر الاتساع ليس مفيداً في إعطاء توقيت دقيق للخروج من السوق. على سبيل المثال، التراجع في النسبة المئوية للأسهم فوق المتوسط الحسابي اليومي ٢٠٠ لها مستمر منذ مايو ٢٠١٣. نتيجة لذلك، لا تزال نماذج الأسعار المفتاح لمشاكل التوقيت. يشير الاتجاه الحالي وضعف نموذج التوزيع في رؤوس الأموال المتوسطة أو الصغيرة إلى أن مسائل الانتقائية لا تزال أمراً سابقاً لأوانه. في هذا الصدد، من الجدير مراقبة الدعم عند المستوى ١٣٥٦ (هبوط ١/٠٨/٢٠١٤) في ميدكاب مؤشر S&P 400، حيث أن كسراً لهذا المستوى من شأنه أن يلغي سلسلة مستويات الانخفاض الأعلى من أدنى انخفاض في جلسة التداول السابقة والتأكيد على تشكل القمة المزدوجة. على صعيد آخر، في حال تعزيز قوة رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة مجدداً، فهذا ربما يؤدي إلى ارتفاع جديد واسع النطاق في السوق. بالنظر إلى الموسمية، نهاية السنة من الناحية التاريخية هي الفترة الصعودية الأكبر للأسهم، مما يؤكد على أن هبوطاً ملموساً حتى نهاية السنة أمر غير مرجح. وبالتالي فإن الانتقائية مثار قلق، ولكنها من المرجح أن تخرج في وقت قريب من السوق.



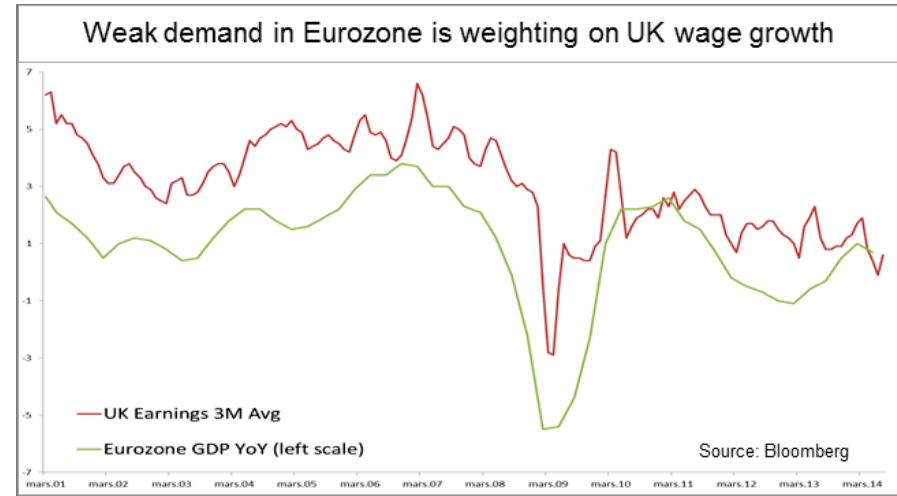
أسواق الفوركس

ضعف في الإقبال على الشراء للجنيه الإسترليني

تراجع في الإقبال على الشراء في الجنيه الإسترليني.

في ظل أوجه الغموض المرتبطة بالاستفتاء الاسكتلندي الماضي والهامش المقبول لفوز الموالين للاتحاد، كان هناك توقعات ارتفاع في المدى القصير للجنيه الإسترليني، على الرغم من تعزز قوة الجنيه الإسترليني، يشير نطاق تقدير قيمته إلى إقبال محدود على الشراء. جزء من السبب ينبع من توقعات السياسة لبنك إنجلترا (BoE). لا يزال هناك احتمال بان بنك إنجلترا سوف يكون البنك المركزي الرئيسي الأول في رفع أسعار الفائدة. مع ذلك، ومقارنة بالولايات المتحدة، الرفع المبكر في سعر الفائدة ليس مهما بقدر مسار سعر الفائدة لاحقاً. في واقع الأمر، بنك إنجلترا لي في مركز متابعة مسار سعر الفائدة بقوة على النحو المشار إليه في توقعات بنك الاحتياطي الفدرالي. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن السياسة النقدية النسبية ترجح يورو أكثر ضعفاً مقابل الجنيه الإسترليني (EUR/GBP)، فإن الضغوطات المناهضة للتضخم في منطقة اليورو ربما تؤدي إلى بطء في عملية التطبيع لبنك إنجلترا (BoE). في واقع الأمر، من المرجح أن يؤدي الطلب الضعيف المستمر من شريك التداول الرئيسية للمملكة المتحدة إلى تآكل لهامش (في ظل انخفاض الأسعار)، متسبباً بضعف أكبر في نمو الأجور (والتي هي المدخل الرئيسي في السياسة النقدية لبنك إنجلترا)، وإلقاء ثقل وتأثير على معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي (GDP). في النهاية، وكما سبق ووضحنا في التقرير السابق، من المرجح أن يكون العجز الكبير في الحساب الجاري للمملكة المتحدة عائقاً أمام تقدير مستدام لقيمة الجنيه الإسترليني. نتيجة لذلك، لا يحتمل أن يكون الداعم الرئيسي للجنيه الإسترليني الذي ينبع من اقتراب رفع سعر الفائدة الأول لبنك إنجلترا تأثير لفترة طويلة حيث أن نمو الأسعار الناتج المحلي الإجمالي من المحتمل أن يتوقف ما تشهد التوقعات الاقتصادية لمنطقة اليورو تحسناً (وهذا من شأنه عندئذ أن يؤدي أيضاً إلى تخفيض ضغوطات البيع في اليورو).

تناول فني للجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي (GBP/USD) واليورو مقابل الجنيه الإسترليني (EUR/GBP) بالنظر إلى سلوك السعر، ليس من المرجح أن يسجل الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي (GBP/USD) أن يرتفع أكثر من منقطة المقاومة بين 1.7644 (ارتفاع 0.09/2014) و 1.7339 (ارتفاع 18/08/2014). على صعيد آخر، يقترب اليورو مقابل الجنيه الإسترليني (EUR/GBP) على نحو أكبر من منطقة الدعم القوي له بين 0.7755 و 0.7694. على الرغم من تفضيل الكسر الهبوطي، فإن الهبوط اللاحق من المحتمل أن يكون تدريجياً على نحو أكبر. نتيجة لذلك، من غير المرجح أن يكون هناك كسر لمستوى هبوط القناة الهبوطية في المدى الطويل.



أسواق الفوركس

عملات السلع الأساسية تتضرر جراء التقلبات في المركز الطويل

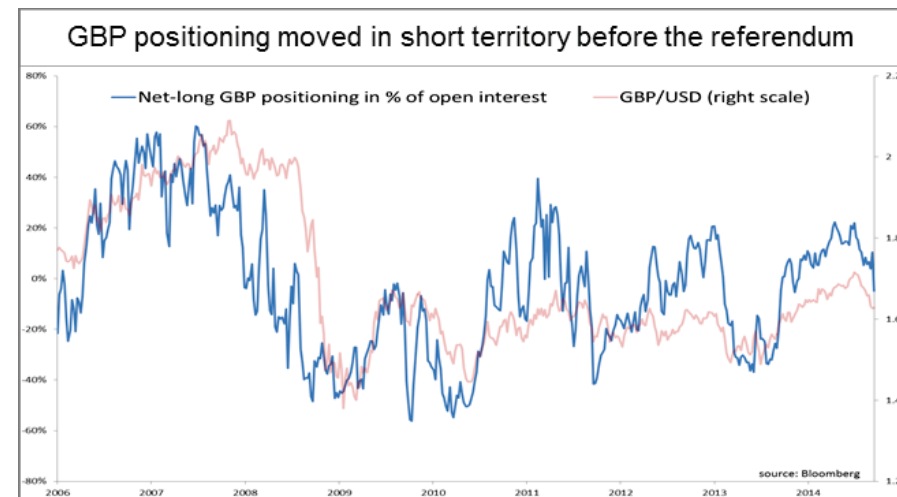
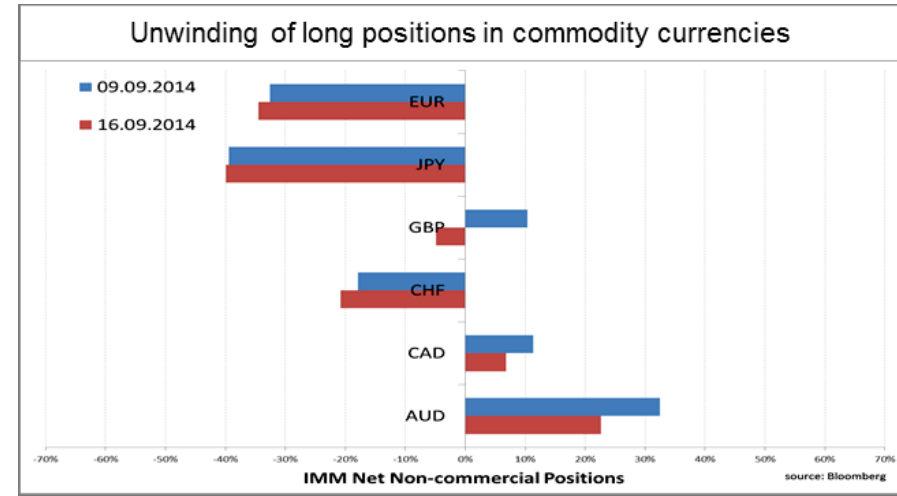
يستخدم المركز غير التجاري لسوق النقد الدولي (IMM) من أجل تصور تدفقات النقد من عملة إلى أخرى. وهي عادة ما تعتبر مؤشراً متضارباً عندما تصل إلى حدها الأقصى في تحديد المراكز.

تغطي بيانات السوق النقدية الدولية (IMM) مراكز المستثمرين للأسبوع المنتهي في ١٦ سبتمبر ٢٠١٤.

كان المركز في الجنيه الإسترليني قبل يومين من الاستفتاء الاسكتلندي قصيراً إلى حد ما. على الرغم من التغير في الأسبوع الأول في المركز كان ملموساً، يشير المركز الصافي القصير للجنيه الإسترليني (٤.٨٩%) إلى أن التقلبات من غير المرجح أن يكون لها تأثير ملموس على إمكانية ارتداد في سعر الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي (GBP/USD).

الحركات الرئيسية في المراكز حدثت في عملات السلع الأساسية. كما سجلت المراكز الصافية الطويلة للدولارين الاسترالي والكندي مزيداً من الهبوط. نظراً إلى الارتفاع الأخير في المراكز الصافية الطويلة للدولار الاسترالي، كان الضعف الذي سجله الدولار الأسترالي أمام الدولار الأمريكي (AUD/USD) مدعوماً بتقلب حاد في مراكز الدولار الاسترالي.

يوصل اليورو والين الياباني إظهار مراكز صافية قصيرة مرتفعة. حتى وإن كان ذلك يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في المدى القصير، الاتجاه السعودي الحالي للدولار الأمريكي يحتمل أن يدعم تعرضاً كبيراً للمركز الصافي القصير في اليورو والين الياباني.



إخلاء مسؤولية

سوف يقدم البحث أو يطور أو يوقف التغطية بقرار فردي ومطلق من مكتب الإستراتيجية في بنك سويسكوت. التحليلات الواردة في هذه الوثيقة قائمة على عدد هائل من الافتراضات. الافتراضات المختلفة من الممكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة بشكل ملموس. يمكن أن يتفاعل المحلل (المحللون) المسؤولون عن تحضير هذا التقرير مع الموظفين في مكتب التداول، وموظفي قسم المبيعات وأي دوائر أخرى وذلك بغرض جمع ومزامنة وتفسير معلومات السوق. لن يكون بنك سويسكوت ملزماً بتحديث أو مواكبة المعلومات الواردة في هذه الوثيقة ولن يكون مسؤولاً عن أي نتيجة أو ربح أو خسارة بناء على هذه المعلومات، كلياً أو جزئياً.

يحظر بنك سويسكوت على وجه الخصوص إعادة توزيع هذه المادة كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن خطي مسبق من بنك سويسكوت، ولا يقبل بنك سويسكوت تحمل أي مسؤولية أياً كان نوعها حول أفعال وتصرفات الأطراف الثالثة في هذا الشأن. © بنك سويسكوت 2014. جميع الحقوق محفوظة.

في حين أنه تم بذل كل جهد ممكن لضمان أن البيانات المتداولة والمستخدمة في البحث وراء هذه الوثيقة موثوقة، ليس هناك ما يضمن صحتها ولن يقبل بنك سويسكوت والشركات التابعة له تحمل أي مسؤولية من أي نوع فيما يتعلق بأي أخطاء أو سهو، أو فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أو موثوقية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. لا تمثل هذه الوثيقة أي توصية لبيع و/ أو شراء أي منتجات مالية ولا تعتبر التماساً و/ أو عرضاً للدخول في أي تعاملات. تعتبر هذه الوثيقة جزءاً من بحث اقتصادي وليس الغرض منها أن تشكل أي نصيحة استثمارية، أو التماس للتعامل بالأوراق المالية أو أي نوع آخر من الاستثمارات.

على الرغم من أن كل استثمار يتضمن درجة من المخاطرة إلى حد ما، إلا أن خطورة خسارة التداول في عقود صرف العملات الأجنبية يمكن أن تكون كبيرة، وبناء عليه إذا كنت مهتماً بالتداول في هذا السوق، يجب أن تكون واعياً ومدركاً للمخاطرة المتعلقة بهذا المنتج لكي تتمكن من اتخاذ القرار المستنير والصائب قبل الاستثمار. ينبغي عدم تفسير المادة المعروضة في هذه الوثيقة على أنها نصيحة أو إستراتيجية تداول. يبذل بنك سويسكوت جهوداً كبيرة لاستخدام معلومات موثوقة وواسعة، ولكننا لا نقدم أي تعهد على دقتها أو اكتمالها. إضافة إلى ذلك، لن يكون علينا أي التزام للإبلاغكم عندما تتغير الآراء أو البيانات في هذه المادة. أي أسعار واردة في هذا التقرير مدرجة لأغراض المعلومات فقط ولا تمثل أي عمليات تقييم أو ضمانات فردية أو أي أدوات مالية.

هذا التقرير خاضع للتوزيع فقط تحت ظروف معينة وفقاً لما يسمح به القانون المعمول به. لا شيء في هذا التقرير يمثل أو يشكل تعهداً بأن أي إستراتيجية استثمار أو توصية واردة في هذه الوثيقة مناسبة أو ملائمة للظروف الفردية الخاصة بالمتلقي أو تشكل خلاف ذلك توصية شخصية. هذه الوثيقة منشورة فقط وحصراً لأغراض المعلومات، ولا تشكل أي إعلان ولا ينبغي تفسيرها على أنها التماس أو عرض للشراء أو البيع لأي أوراق مالية أو أدوات مالية ذات صلة في أي ولاية قضائية. ليس هناك أي تعهد أو كفالة سواء صراحة أو ضمناً، واردة فيما يتعلق بدقة وكثافة وموثوقية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، باستثناء المعلومات المتعلقة ببنك سويسكوت، والشركات التابعة له والشركات الفرعية، كما أنها ليست بغرض أو يقصد أن تكون بياناً أو ملخصاً كاملاً للأوراق المالية أو الأسواق أو التطورات المشار إليها في هذه التقرير. لا يضمن بنك سويسكوت حصول المستثمرين على أرباح، كما أنه لا يضمن مشاركة المستثمرين أي أرباح استثمارية ولا يقبل بنك سويسكوت تحمل أي مسؤولية عن أي خسائر استثمارية. تنطوي الاستثمارات على مخاطر ويتعين على المستثمرين توخي الحذر في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. لا ينبغي النظر إلى هذا التقرير من قبل المتلقين كبديل عن ممارسة القرارات الخاصة بهم. أي آراء واردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات فقط وهي خاضعة للتغير والتعديل دون إشعار ويمكن أن تختلف أو تكون مخالفة للآراء المعرب عنها بواسطة أي مجالات أو مجموعات اقتصادية أخرى لبنك سويسكوت وذلك نظراً إلى استخدام معايير وافتراضات مختلفة. لن يكون بنك سويسكوت ملزماً أو مسؤولاً عن أي صفقة أو نتيجة أو مريح أو خسارة بناء على هذا التقرير، كلياً أو جزئياً.